

التخطيط الاجتماعي (المفهوم والمبادئ)

التخطيط الاجتماعي هو تلك الجهود المبرمجة التي يتخذها المسؤولون من أجل السيطرة على فاعلية ودايناميكية المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي.

ويهدف التخطيط الاجتماعي إلى السيطرة على عمليات التحول الاجتماعي بشقيها المادي وغير المادي، أي السعي إلى تحقيق الموازنة بين سرعة تقدم العامل المادي وسرعة تقدم العامل الروحي والقيمي لكي يستطيع المجتمع السيطرة على مشكلاته الإنسانية والحضارية.

والتخطيط الاجتماعي مهما كانت طبيعته وأساليبه وأهدافه يحتاج إلى عمل جماعي تعاوني تقوم به سلطة أو هيئة مخططة، ويدعم مظاهره ونتائجه المواطنون أو الأهالي المستفيدون الحقيقيون من ثماره.

والتخطيط الاجتماعي يحتاج أيضاً إلى جهة مركزية مخططة يدعمها تعاون الأهالي وتكاتفهم، فالسلطة هي التي تضع الخطة وتحدد أساليبها وغاياتها وتطبقها على ظاهرة سلبية أو مشكلة يعانها الأهالي، والأهالي بدورهم يساعدون في إعداد تلك الخطط وتنفيذها لأنهم الجهة المستفيدة في نهاية الأمر، فالتخطيط الاجتماعي ينبغي أن يكون من الأهالي للأهالي.

وبرامج التخطيط الاجتماعي تعتمد على فلسفة الدولة وأيديولوجية النظام الاجتماعي، كانت فلسفة الدولة اشتراكية فإن الخطط التي تتبناها تدور حول القضاء على الجهل والامية، والتحرر من البطالة، ورفع القوة الشرائية للمواطن، وتخفيف أو إزالة الفوارق الطبقيّة الاجتماعية، وتأميم الطب، والقضاء على الفوارق بين المناطق السكنية، نشر مبادئ المساواة والحرية. بمعنى آخر تحقيق الربح الاجتماعي الذي تعم فوائده أبناء المجتمع، وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من التخطيط يحتاج إلى رقابة من قبل الدولة لاسيما في المجتمعات النامية حيث تكون مواردها قليلة ومشكلاتها كبيرة ومتعددة حتى لا تضيق الجهود والأموال سداً وحتى لا تلجأ هذه الدول إلى طلب القروض من الدول المتقدمة التي تقيد حركتها وتمس كرامتها الوطنية لاسيما إذا كانت تلك القروض مشروطة.

أمّا إذا كانت فلسفة النظام الاجتماعي رأسمالية؛ فإنّ برامج التخطيط الاجتماعي تكون برامج إصلاحية ترمي إلى ترميم المجتمع وإصلاحه وعدم تغييره تغييراً جذرياً، فهي تهدف إلى تهدئة الأحوال الاجتماعية المتأزمة أكثر ما تهدف إلى دراستها دراسة شمولية تتوخى معالجتها، وتتجسد هذه البرامج في تحسين ظروف العمل وتحقيق الانسجام بين الطبقات الاجتماعية وتخفيف حدة المشكلات الاجتماعية وتأسيس دوائر الرعاية الاجتماعية والضمان الصحي ورعاية الأمومة والطفولة ومساعدة الفقراء والمحتاجين.. الخ.

والتخطيط الاجتماعي الذي يستهدف تنمية المجتمع المادية وغير المادية لا يمكن القيام به دون تحقيق الآتي:

- القيام بالدراسة الشاملة للمجتمع بقصد معرفة مشكلاته واحتياجاته.
- مشاركة الأهالي في تحديد تلك المشكلات والاحتياجات.
- وضع الخطط المناسبة لمواجهة تلك المشكلات واشباع الحاجات مع مشاركة الأهالي في وضع الخطط بالرغم من الجوانب الفنية للتخطيط.
- الحصول على الموافقة السياسية على الخطط المقترحة وذلك يعطيها بعداً شرعياً وقانونياً ودعماً مادياً من قبل الدولة وهو شرط أسس لنجاحها.
- تشريع القوانين الخاصة بتنفيذ الخطط حتى تصبح موجبة التنفيذ.
- تنفيذ الخطط، وهي محاولة ربط الموارد المتاحة والتي يمكن أن تتاح بمشكلات المجتمع واحتياجاته بمشاركة واسعة من قبل جهاز التخطيط والأهالي.
- متابعة تنفيذ الخطط، والمتابع يفضل أن تكون أثناء تنفيذ الخطط للوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه تنفيذها والعمل على تلافيتها مباشرة،

- التقويم، ويتم بعد الانتهاء من تنفيذ الخطط للوقوف على النتائج التي تمخضت عنها الخطط، فهل حققت الأهداف التي وضعت من أجلها أم أخفقت في ذلك، وعادة يتم التقويم بعد سنة، سنتين من التنفيذ ويكون بمحاولة مقارنة التكاليف بالفوائد التي تحققت بوصفها نتائج الخطط. فإذا كانت الفوائد أكبر من التكاليف فإن ذلك يعني نجاح الخطط والعكس صحيح إذا كانت التكاليف والجهد المبذول على الخطط أعلى من الفوائد فذلك يعني فشل الخطط ولا بد من إعادة النظر في الخطة على أسباب إخفاقها وتلافيها في الخطط القادمة.

عالم اجتماعي درس موضوع التخطيط الاجتماعي دراسة علمية وبين دور الدولة في وضع وتنفيذ برامج العالم (ليستر فرانك وارد) حيث أشار في كتابه (الداينميكية الاجتماعية) إلى أن التقدم الاجتماعي إنما هو التغيرات المخططة أو غير المخططة التي تطرأ على البناء الاجتماعي.

أمّا عالم الاجتماع الهنكاري (كارل منهايم) فقد أثار عدة تساؤلات عن أهمية التطبيقية لعلم الاجتماع، فقد تساءل عما إذا كان من الممكن لعلم الاجتماع أن يقدم للسلطة ورجال الحكم المشورة والمقترحات السليمة التي تمكنهم من إصلاح وإعادة بناء مجتمعاتهم. أيقن المتخصصون والمفكرون الاجتماعيون ضرورة إيجاد علم اجتماع جديد يركز على المشكلات الأساسية للمجتمع التي تقدمتها التخلف والتفكك، وهم يتصورون هذا العلم على أنه علم تطبيقي يسترشد ببناء نظري واضح المعالم ويمكن أن يقدم للمسؤولين العون والمساعدة في تخطيط المجتمع وتنميته.

المبادئ الأساسية للتخطيط

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب الاعتماد عليها عند وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية هي المبدأ يمكن تحديدها بإيجاز على النحو الآتي:

1- الواقعية: وتعني أن الخطة ينبغي أن تُبنى على أساس تقدير دقيق للواقع، أي تكون معبرة عن مشكلات الواقع وملاساته.

2- الشمولية: ويعني أن الخطة يجب أن تتناول القضايا الأساسية للمجتمع كافة
استثناء أو إهمال لأحد جوانبه .

3- لتكامل: بمعنى تكون مشاريع الخطة مكملة لبعضها ويسهم كل منها بنجاح الأخر،
فالتخطيط لا يقوم على أساس التصور الاستقلالي لكل مشروع وإنما يقوم على أساس
التصور التكاملية بين المشاريع التي تتكون منها الخطة

4- تتابع وتلاحق خطط التنمية: يعتمد التخطيط السليم على ضرورة تلاحق خطط التنمية
بحيث تبدأ خطة جديدة عند انتهاء الخطة السابقة، وهذا المبدأ مهم لاسيما في
الدول النامية حيث تتطلب عملية تكوين رأس المال وقتاً طويلاً من العمل الإنمائي
حتى يمكن أن تظهر آثار الخطط بطريقة واضحة في حياة الأفراد.

5- تحقيق الموازنة بين خطط التنمية الاقتصادية وخطط التنمية الاجتماعية: تقوم عملية
التخطيط على أساس تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فالخطة الجيدة يجب أن
تتضمن مشروعات اقتصادية إنتاجية إلى جانب المشروعات الاجتماعية مثل مشروعات
الخاصة بالتعليم والإسكان والصحة الخ، فهناك علاقة جدلية بين قطاع الإنتاج المادي وبين
الخدمات الاجتماعية بحيث يصعب الفصل النهائي بينهما.